الوحدة الوطنية وثقافة التسامح
دراسة استطلاعية لآراء عينة من طلبة جامعة إب

أ. د طارق أحمد المنصوب
أستاذ القانون الدستوري وعلم السياسة المشارك كلية العلوم الإدارية – جامعة إب

ملخص البحث:

سعت الدراسة إلى مناقشة أسباب غياب ثقافة التسامح في كثير من دول المجتمع العربي بشكلٍ عام، وبصورة خاصة المجتمع اليمني في المرحلة الراهنة، وتداعياتها على الوحدة الوطنية. وشملت الدراسة إطاراً نظرياً لتحديد المفاهيم، وتحديد الإشكاليات التي رافقت إعادة الوحدة الوطنية، والأسباب التي قادت إلى تفشي وإحياء ثقافات التعصب، والكراهية، والقبلية، والطائفية، والمناطقية، وهي الثقافات التي لم تتمكن دولة الوحدة اليمنية – لعوامل متعددة – من إلغائها عبر خلق ثقافة وطنية بديلة لها.

وتضمنت الدراسة كذلك، دراسة تطبيقية لعينة عشوائية (طبقية غير تناسبية) تكونت من (٥٨٣) من طلبة جامعة إب، لتحديد أهم التحديات التي تعترض طريق الوحدة الوطنية، والتعرف على أثر المتغيرات، وهي: الجنس، والكلية، ومكان الإقامة، والانتماء السياسي في تقدير الطلبة لمدى خطورة تلك التحديات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوحدة اليمنية تواجه تحديات خطيرة عديدة، تأتي في مقدمتها: التحديات الأمنية، تليها التحديات الاقتصادية، بوصفها تحديات ذات خطورة كبيرة جداً، تلتها التحديات الاجتماعية، وأخيراً السياسية، بوصفها تحديات خطيرة.

كما سجلت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في جميع مجالات المقياس. باستثناء مجال التحديات الأمنية؛ حيث لوحظ ارتفاع المتوسط الحسابي لدى الإناث عنه لدى الذكور. وكذلك، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري مكان الإقامة (مدينة، ريف)، والانتماء السياسي في جميع مجالات المقياس. وأخيراً، أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية، وأن هذه

الفروق تتعلق بالتحديات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وعلى مستوى المقياس ككل. فيما كان مستوى الفروق ضعيفاً وغير ذي دلالة إحصائية في مجال التحديات الأمنية. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات ذات الصلة بنتائج الدراسة.

الكلمات الرئيسة للدراسة: الوحدة الوطنية، الثقافة السياسية، التسامح، التحديات.

المقدمة:

بحسب بعض تقارير التنمية الصادرة عن المنظمات الدولية، بات مؤكداً اليوم أنّ النظام العالمي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة كان حافلاً بالاضطرابات والصراعات (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩م: ٢٠). وقد تضاعفت خلاله التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أمن وسلامة الدول ووحدتها الوطنية. وحلت مكان الأفكار التقليدية حول الأمن جملة من العوامل الخارجية، من بينها التلوث البيئي، والإرهاب الدولي، والتنقلات السكانية الواسعة، ونظام مالي عالمي متداعٍ، فضلاً عن تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة، وتجارة المخدرات، والاتّجار بالبشر. أما التهديدات الداخلية فتمثلت بضعف قدرة عدد من الدول على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها جراء شيوع الفقر، والبطالة، والحروب الأهلية، والصراعات الطائفية، والإثنية، وقمع الدولة. وقد ظل الحفاظ على سلامة أراضي الدولة يحظى بأولوية في سياسات الأمن الوطني، غير أن الاهتمام الجديد بحماية أرواح المواطنين القاطنين فيها غلب على ذلك الانشغال.

ولعل واحدة من أهم المفارقات التي نعيشها في العصر الحاضر، في اعتقاد بعض الباحثين (الزرهوني: ٢٠٠١م: ٢٢)، أنه في الوقت الذي يشهد عالمنا المعاصر، الذي تجتاحه حمى العولمة، سعياً متصلاً لإقامة وحدات وتكتلات إقليمية ودولية بمقدورها تأسيس أقطاب اقتصادية، وسياسية، وعسكرية دولية قوية لمواجهة المنافسة المحمومة على مناطق النفوذ والسيطرة والدول خارج إطار تلك التجمعات والوحدات. فإنه قد لا يبدو من المستغرب أن ترى تلك القوى والتكتلات الدولية في تفتيت الوحدة الوطنية لباقي الدول، والانتهاك المستمر والمنهجي للسيادة الوطنية لها ضمانة لتفوقها وسبيلاً لاستثمار قوتها ووحدتها.

بناءً على ما سبق، يمكن الإشارة إلى أن التحديات الخارجية تعد اليوم أهم التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية لكثير من مجتمعاتنا العربية، وأعتقد أن هذا هو واقع الحال في كثير من الدول والمجتمعات العربية، بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن هذه التهديدات والتحديات، وأن جبهتها الداخلية محصنة ضد أي اختراق أو تدخل قد يمس وحدتها الوطنية. وربما تزداد خطورة تلك التحديات إن ترافقت مع محاولات بعض القوى استغلال الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية المتأزمة، والمساهمة في إثارة القلاقل، والفتن، والنعرات الطائفية، والمذهبية، والعشائرية، والقبلية، والمناطقية، وتزايد مظاهر الكراهية والتعصب والغلو والتطرف داخل القطر الواحد، بقصد خلخلة الأوضاع في مجتمعاتنا من الداخل، والنيل من وحدتها الوطنية. يساعدها في ذلك غياب الاعتراف بالتعددية الثقافية والسياسية، وعدم السماح بحق الاختلاف، وغياب ثقافة التسامح بين مكونات المجتمع، مما يفاقم مشاكلنا الوطنية والتنموية.

مشكلة الدراسة والتساؤلات:

اعتماداً على التراث المتراكم من أدبيات التنمية السياسية، التي تناولت إشكاليات بناء الدولة الحديثة، تبدو كثير من التحديات والإشكاليات والأزمات التي تقع في بعض محافظات اليمن نتاجاً طبيعياً، وإفرازاً متوقعاً للمرحلة الانتقالية، حتى إن لم تكن مقبولة من نواحي عديدة؛ إذ يفترض أن تمر بها كافة المجتمعات أثناء المراحل الانتقالية.

لكن، الإشكال يكمن في أنها تأتي في مجتمعاتنا متزامنة ومتلاحقة، بصورة تجعل من العصي على الدولة مواجهتها وإدارتها دفعة واحدة، مما قد يهدد وحدتها الوطنية وربما بقاءها كلياً، كما إنها تتجاوز في تداعياتها حدود المعقول والمقبول، لأسباب كثيرة، يعتقد الباحث أن أهمها غياب ثقافة التسامح، وضعف روابط الولاء الوطني والهوية الوطنية. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة أسباب غياب ثقافة التسامح في كثير من دول المجتمع العربي بشكلٍ عام، وبصورة خاصة المجتمع اليمني في المرحلة الراهنة، وتداعياتها على الوحدة الوطنية. من خلال طرح التساؤلات الآتية:

١. ما الأسباب أو العوامل التي قادت إلى غياب ثقافة التسامح، وانتشار مظاهر التعصب في مجتمعاتنا؟

٢. ما التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، وما درجة خطورتها؟ وهل يمثل غياب التسامح أحد أسبابها؟

٣. كيف يرتب طلبة الجامعة التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية اليمنية في مجالاتها المختلفة؟

٤. وفي مستوى البحث عن الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لهذا الوعي السياسي، يمكن طرح التساؤل الآتي: هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير طلبة الجامعة لحجم التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية وفقاً لمتغيرات: النوع، مكان الإقامة، الانتماء السياسي، الكلية؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارين: علمي، وعملي تطبيقي. فمن الناحية العلمية، تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول موضوعاً غاية في الأهمية، نعني الوحدة الوطنية والتحديات المتزايدة التي باتت تتعرض لها في أغلب المجتمعات العربية، وفي المجتمع اليمني بوجه خاص، والتي قد تقف عائقاً أمام استقرارها وبقائها. كما تأتي أهميتها من كونها تتناول موضوع الوحدة الوطنية وثقافة التسامح، وهو الموضوع الذي لم يحظ بكثير من الاهتمام لدى الباحثين العرب، بدليل قلة الدراسات التطبيقية التي تطرقت إليه، ولم يعثر الباحث بالرغم من بحثه المتواصل إلا على عدد محدود من الدراسات السابقة في الموضوع محل الدراسة، ولذا قد تسهم هذه الدراسة في تعزيز التراث النظري حول الموضوع. كما تأتي أهميتها العملية والتطبيقية في إمكانية الإفادة من نتائجها في حل كثير من الإشكاليات التي تطرقت لها الدراسة، وفي تدعيم ثقافة التسامح، والوحدة الوطنية.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- وضع إطار نظري مناسب يحدد المفاهيم والإشكاليات ذات الصلة بالموضوع، ويجيب عن بعض التساؤلات المتعلقة بقضايا الوحدة الوطنية.
- توضيح مظاهر غياب ثقافة التسامح في مجتمعاتنا.
- تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه ثقافة التسامح في تعزيز الوحدة الوطنية.
- تحديد أهم التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية.
- الخروج ببعض التوصيات والحلول العملية المناسبة من أجل تجسيد ثقافة التسامح والحفاظ على الوحدة الوطنية.

فروض الدراسة:

اعتماداً على عدد من الدراسات السابقة، يمكن وضع الفروض التالية موضع البحث والدراسة :

- تأتي التحديات الاقتصادية والأمنية في مقدمة التحديات التي تسهم في تعزيز مظاهر الانقسام والتعصب، وغياب التسامح في كثير من مجتمعاتنا.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير طلبة الجامعة لخطورة التحديات التي تجابه الوحدة الوطنية تعزى لمتغيرات: النوع، الانتماء السياسي، مكان الإقامة، الكلية.

وقد حوت الدراسة إطاراً نظرياً لتحديد مفاهيم الدراسة وبيان الإشكاليات التي رافقت إعادة الوحدة الوطنية، وتحديد الأسباب التي قادت إلى تفشي وإحياء الثقافات الانقسامية مثل: التعصب، والكراهية، والقبلية، والطائفية، والمناطقية، وهي الثقافات التي لم تتمكن دولة الوحدة اليمنية – لعوامل متعددة – من إلغائها عبر خلق ثقافة وطنية بديلة لها. وتحليلاً لنتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث حول الموضوع.

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

١- مفاهيم الدراسة الرئيسة:

اقتصر الباحث على تعريف المفاهيم الرئيسة، وهي: الوحدة الوطنية؛ التسامح؛ التحدي.

١.١- الوحدة الوطنية

يتألف هذا المفهوم من عنصري (الوحدة) و (الوطنية)؛ فالوحدة تعنى: "تجميع الأشياء المتفرقة في كل واحد مطرد"، أما مفهوم الوطنية فقد اختلف فيه الباحثون، فبحسب رأى الفقيه (سليمان الطماوي): "الوطنية هي انتماء الإنسان إلى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء إليها، على اعتبار أن الدولة ما هي سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة" (مذكور في: ناجي، ٢٠٠١م).

وتعني المواطنة التمسك بالوحدة الوطنية، إذ تتحقق الوحدة الوطنية بالممارسة الحقيقية الصادقة البريئة والمنزهة عن كل الدعوات المضادة، مثل: الإقليمية، والجهوية (المناطقية)، والفئوية، والمذهبية، والعشائرية، والطائفية. كما تتحقق - في الوقت ذاته - بالتحرر من كل أشكال التخلف، والانحراف، والاستعباد. (جمعة، ٢٠٠٦م).

ويشير (عبد السلام إبراهيم بغدادي) (مذكور في: ناجي، ٢٠٠١م)، إلى أن الوحدة الوطنية تعني: " وجود نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة، وإطاراً من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جانب، وبين الجماعات الإثنية المختلفة من جانب آخر، بحيث يتحقق التفاعل والتلاحم بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية، بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية المختلفة، أو خلفياتهم الثقافية والسياسية الفرعية أو انتماءاتهم الإقليمية أو القبلية ".

كما يضيف نفس الباحث (عبد السلام إبراهيم بغدادي) تعريفاً آخر للوحدة الوطنية، بأنها: "الظاهرة أو الواقعة الاجتماعية التي تتجسد في تفاعل وتواصل جميع أعضاء الجماعة الوطنية، أي جميع سكان الدولة من أجل تحقيق أهداف مشتركة تخدم مصالحهم جميعاً، دون أن يعني ذلك إلغاء الخصوصيات الفرعية لبعض أعضاء الجماعة الوطنية (عموم

السكان) من جانب، وبما يميزهم ككل، من جانب آخر، عن غيرهم من الجماعات الوطنية الأخرى بسمات ثقافية معينة، بحيث لا تشكل تلك الخصوصيات الفرعية عائقاً أو مانعاً، أمام إظهار جميع أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة، أي أبناء الوطن الواحد (أغلبية أو أقليات) في هوية ثقافية وطنية واحدة أو مشتركة، إزاء غيرهم من الجماعات الوطنية الأخرى أي أبناء الأوطان أو الدول الأخرى".

١.٢- التسامح

يقال في اللغة العربية "سامحه في الأمر" و"بالأمر" أي "ساهله ولايَنَه، ووافقه على مطلوبه". والتسامح فعل مشترك يدل على التساهل والملاينة والموافقة، وهو في معناه الحديث يدل على قبول الاختلاف مع الآخرين – سواء في الدين أم في العرق أو في السياسة – أو على الأقل "عدم منع الآخرين من أن يكونوا آخرين أو إكراههم على التخلي عن آخريتهم".

وفي بعض قواميس اللغة الانكليزية مثل قاموس (ماكملان) Macmillan تعني مفردة تسامح (Tolerance) "اتجاه الشخص أو مجموعة من الأشخاص لقبول معتقدات الأشخاص الآخرين، وطرقهم في العيش ..إلخ، دون توجيه الانتقاد لهم حتى وإن لم يكونوا متفقين معهم".

ويعرف عبد الحسين شعبان (٢٠١٠م: ١٠) التسامح بأنه يعني: " اتخاذ موقف ايجابي، فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وحسب إعلان (مبادئ التسامح) الذي صدر عن انيونسكو، فإن التسامح يعني: "الاحترام والقبول والتقدير للتنوّع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد، ... ".

وتأسيساً على ذلك، فالتسامح يعني الوئام في سياق الاختلاف. وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني، الأمر الذي يعني قبول وتأكيد فكرة التعددية وحكم القانون والديمقراطية، ونبذ الدوغماتية والتعصب. إن التسامح يعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم، وكما أن الاختلاف من

طبيعة الأشياء، فلا بدّ من الإقرار باختلاف البشر بطبعهم، ومظهرهم، وأوضاعهم ولغاتهم، وسلوكهم، وقيمهم، وهذا يقود إلى الإقرار بحقهم في العيش بسلام ودون عنف أو تمييز لأي سبب كان: دينياً أو قومياً أو لغوياً أو اجتماعياً أو جنسياً أو ثقافياً أو سياسياً. . . إلخ.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن التسامح يعبر عن: "صيغة احترام مشاعر ومعتقدات الآخرين، أو معاملة الآخرين كبشر بصرف النظر عن ألوانهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية أو خلفياتهم الاجتماعية".

وعكس التسامح هو التعصب Intolerance. أما عدم التسامح فهو - بحسب تعبير إدجار بيزاني - يعني: "رفض الاعتراف بوجود أولئك الذين لا يشاركوننا معتقداتنا، وهو يمثل الرغبة المتسلطة في السيطرة الكاملة سواءً بهدف المحافظة على هوية العشيرة، أم نقاء العنصر، أم من أجل السيطرة الإقليمية أو انتصار مذهب سياسي". ولذا فعدم التسامح يعني "رفض الاختلاف، والبحث بأيدٍ مخضبة بالدماء عن التماثل، ورفض أي شكل من أشكال الاستقلال والتنوع. إنه رفض لتبادل الآراء لأن التبادل يبدد الكراهية، ويستبعد التعايش لأن التعايش يعني قبول الاختلاف". (مذكور في: وطفة، ٢٠٠٥م: ٢٢٠)

بمعني أكثر وضوحاً، يعني التسامح: الاعتراف بالتعدد والتنوع والاختلاف حتى في إطار الوحدة، واحترام حق الآخرين في العيش بسلام في المجتمع، والتمتع بكل حقوق المواطنة، دون تمييز بسبب الجنس أو اللون، أو العرق، أو الدين، أو الفكر، أو الانتماء السياسي. وهذا يدفعنا إلى تحديد مظاهر التسامح وأبعاده المختلفة.

١.٢.١- مظاهر التسامح وأبعاده

يشير كثير من الباحثين في قضايا التسامح وموضوعاته المتجددة، إلى أن تطبيق الشعار الذي يقوم عليه مبدأ التسامح، والمتمثل في: "لتعش ولتدع غيرك يعيش" أفرز في الماضي، كما يمكن أن يفرز في الواقع المعاش في مجتمعاتنا اليوم عدة تطبيقات، تتغلغل في كل جوانب حياتنا، ونظراً لصعوبة الحديث عن مختلف المظاهر والأبعاد المتعلقة بالتسامح سنذكر أهمها فيما يلي (المنصوب: ٢٠٠٦م: ٥):

أ- **التسامح الديني**: ويمكن تطبيق هذا المفهوم في عصرنا الحاضر سواءً في إطار العلاقات بين المذاهب والفرق الدينية المتعددة داخل الدولة نفسها «سنية، وشيعية، .. وغيرها»، أم بين الأديان المختلفة « السماوية منها: إسلام، مسيحية، يهودية، وغيرها»، أو بين الحضارات الإنسانية المتعددة، بعيداً عن أفكار التكفير، والترهيب، والإقصاء، والصراع؛ حيث يعد حلاً ممكناً للصراع الناشئ بين تلك المذاهب والأديان والحضارات، وعلاجاً ناجعاً لمشاكل التطرف والتعصب الديني التي بدأت تغزو معظم مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

ب- **التسامح الفكري والثقافي**: ويمكن تطبيق هذا الجانب في إطار العلاقة بين مكونات الثقافة المختلفة داخل المجتمع الواحد، والاعتراف بحق الجميع في حرية الفكر والتعبير عن الاختلافات بشتى الوسائل المشروعة. وكذلك، الاعتراف بأن الاختلاف الفكري والثقافي مصدر غنى وتنوع، وأن تراث البلد وفلكلوره الشعبي يحوي خزاناً من التنويعات الثقافية واللغوية ذات الأصول المتعددة، وهذا البعد من أبعاد التسامح يمكن أن يكون مدخلاً لحل عديد من المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية بسبب تعدد الهويات والثقافات المكونة لتلك المجتمعات كما هو الحال في العراق، ولبنان، ومصر، والسودان، والجزائر، والمغرب، واليمن، والأردن، والبحرين، وسوريا، ... وغيرها.

ج- **التسامح العرقي**: ويختص بالتسامح بين مختلف مكونات المجتمع المنحدرة من أجناس بشرية وأعراق مختلفة، وهذا المظهر يطرح في بعض مجتمعاتنا العربية غير المتجانسة، والمكونة من عدة أعراق بشرية متباينة، وقد لاحظنا خلال الفترة الماضية أن أكثر ضحايا الصراعات السياسية التي عرفتها بعض المجتمعات العربية، هم من المدنيين العزل الذين لم يكن لهم ذنب إلا انتماءهم لهذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع السياسي ولأسبابٍ عرقية، وكم قرأنا أو شاهدنا عن القتل بالهوية أو التصفية العرقية

لآلاف المدنيين، وإبادة قرى بأكملها، وكأن الهدف هو التنقية العرقية، من أجل الحفاظ على هوية العشيرة، أو العنصر، ولذا فالتسامح هو النقيض الفعلي للعنصرية والعرقية والعدوان بجميع أشكاله وتفرعاته.

د- **التسامح في إطار النوع**: أو التسامح مع الآخر في إطار العلاقات بين النوع (ذكر- أنثى). فالتعصب ضد المرأة، أو التعصب لجنسٍ دون الآخر، يعد صورة أخرى من صور التعصب الأكثر انتشاراً في مجتمعاتنا اليوم؛ فقد ظلت نظرة الرجل إلى المرأة تتسم في بعض الأحيان بالدونية والانتقاص من مكانتها ودورها في مجتمعاتنا، وحرمانها من بعض حقوقها، ومنها: حقها في تقلد الوظائف العامة بمبرراتٍ دينية وثقافية واجتماعية وتربوية شتى، وهو الأمر الذي أثار عدة منظمات نسائية وحقوقية عالمية ومحلية للمطالبة بإنصاف المرأة، ومنحها الفرصة لإثبات جدارتها واستحقاقها، وقد جرى التعبير عنها بمصطلح (تمكين المرأة)، في إطار ما اصطلح عليه بنظام (الكوتا أو الحصة Quota) كقاعدة عمل مرحلي، تتبعه عدة مراحل بمجرد تمكن المرأة من إثبات وجودها وجدارتها في تقلد المناصب السياسية والعامة في المجتمع، وبعد أن يكون المجتمع قد تقبل فكرة مشاركة المرأة وخروجها للعمل جنباً إلى جنب مع الرجل.

ه- **التسامح السياسي**: أي التسامح بين مختلف مكونات النظام السياسي، بغض النظر عن المرجعيات الفلسفية أو الأسس الفكرية التي يقوم عليها كل طرفٍ من تلك الأطراف. والتسامح السياسي يعني: "الإقرار بالتنوع، وقبول التعددية والاختلاف بين مكونات النظام السياسي، وتقبل الرأي الآخر وحمايته واحترامه".

وكما تقود حرية التعبير بالضرورة إلى التسامح، الذي يمنح المجتمع القدرة على تقبل الرأي الآخر وحمايته واحترامه، فإن التسامح والتعددية يشكلان عنصرين مهمين لتعزيز الديمقراطية والممارسة الكاملة لجميع حقوق الإنسان. وغياب التسامح السياسي والتعددية ينطوي على مخاطر جمة، منها: تفشي ظواهر العنف، والتطرف، والتعصب،

والعنصرية (العجرمي، ٢٠٠٤م: ٨٨). ولكي يسود التسامح، ويتحول المجتمع إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية لا بد من ضمان التعددية السياسية والحزبية، وتوفير الحقوق الأساسية للمواطنين، ومنها: حرية الاعتقاد، والتعبير، والتنظيم، وإجراء الانتخابات على جميع المستويات على قاعدة الحق في تداول السلطة السياسية، ووجود التشريعات التي تكفل ذلك، وتوفير ضمانات بعدم الاستئثار بالسلطة وتمركزها واحتكارها في يد فئة معينة. وهذا لا يتم بدون دمقرطة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني على اختلافها. (نفسه: ٩٤)

١.٣- التحديات

وردت كلمة (التحديات) في معاجم اللغة العربية على أنها جمع تحدٍ، يقال "حداه وتحدَّاه" أي تعمده، وتحديتُ فلاناً إذا باريته في فعل ونازعته الغلبة. ويحدد أحد الباحثين للتحدي معنيين مختلفين؛ فهو: "قوة خلاقة باعثة للتجديد والتغيير الاجتماعي والثقافي"، أو هو: "إشكالية وثغرة تحتاج إلي مواجهة وحل". وذهب آخر إلى أنه: "كل تغير أو تحول – كمي أو كيفي – يفرض متطلباً أو متطلبات محددة تفوق إمكانات المجتمع الآنية، بحيث يجب عليه مواجهتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها" (غلوم، ١٩٩٩م: ٧١، و سالم، ١٩٩٨م: ١٧٧). والتحدي كذلك، هو: "ذلك الوضع، الذي يمثل وجوده، أو عدم وجوده، تهديداً، أو إضعافاً، أو تشويهاً، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر، يراد له الثبات والقوة والاستمرار". وإذا نظر إلى التحدي بوصفه ثقافياً، فإنه يمثل تهديداً أو خطراً أو إضعافاً أو تشويهاً، لوضع أو لمنظومة ثقافية معينة، فيصح أن يطلق عليه لهذا السبب (التحدي الثقافي)، ونفس الأمر يمكن ملاحظته مع باقي المجالات: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها، التي قد تتعرض بدورها للتهديد أو الخطر، أو الإضعاف أو التشويه.

وبناءً على ذلك، يمكننا تعريف تحديات الوحدة الوطنية، بأنها: "الأزمات والأخطار والتهديدات التي تتعرض لها الوحدة الوطنية، سواء أكانت عرضية وطارئة، أم مفتعلة بقصد تقويضها، وإضعافها، وتشويهها، أو بنية خلق شعور وطني بعدم الرضا عما تحقق في ظلها".

١.٣.١- الأزمات والتحديات التي تهدد الوحدة الوطنية وبناء الأمة

لقد أولت أدبيات التنمية اهتماماً مكثفاً بالتحديات والمشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الجديدة، خاصة بعد نيلها الاستقلال الوطني. وتعرضت لعدد من التحديات أو المشاكل والأزمات التي تواكب ميلاد الدول الجديدة: كأزمة قيام الدولة، وإعادة بناء المجتمع، وصهر المجتمعات القبلية في وحدة وطنية متكاملة، وإقامة نظام تكنولوجي متطور وقادر على متابعة التقدم في اتجاه النمو المتزايد، ورفع مستوى الفرد والجماعة (المقدم، ١٩٧٨م: ١٤). وفي هذا الشأن ركز (لوسيان باي Pye, Lucian) على ما أسماه " أزمات التنمية السياسية " Political Development Crises أو التحديات والمشكلات التنموية، التي تظهر عادة في سياق عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة، وهي تشمل معظم المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، نوجزها في الآتي: (المنصوب: ٢٠٠٣م: ٢٣- ٢٤)

أ- أزمة الهوية: The Identity Crisis

وتحدث عندما يتعذر انصهار أفراد المجتمع في إطارٍ واحدٍ، يتجاوز حدود الانتماءات التقليدية؛ القبلية، والعشائرية، والمناطقية، والمذهبية ... إلخ. ويتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري؛ حيث يشعر الأفراد جميعاً بالانتماء إلى نفس المجتمع والتوحد معه. ومن المعلوم أن من أبرز شروط ظهور مجتمع سياسي موحد ومتماسك: أن يسوده الشعور بهوية مشتركة بين أفراده، وأن يتعمق الإحساس بالانتماء إلى نظام سياسي له إقليم موحد وحدود ثابتة.

ب- أزمة الشرعية: The Legitimacy Crisis

والشرعية تعني: "القبول والموافقة، أو الطاعة للنظام السياسي"، ولذا فأزمة الشرعية السياسية تتمثل في: "عدم تقبل المواطنين المحكومين للنظام السياسي، أو النخبة الحاكمة، لاعتقادهم أنهما لا يحظيان بالشرعية، أي لا يتمتعان بأي سندٍ أو أساس قانوني أو سياسي يخولهما الحق في الحكم واتخاذ القرارات. سواءً أكان هذا السند ذا طابع كاريزمي أم تاريخي،

أو يستند إلى الدين، أو الأعراف والتقاليد، أو إلى القانون (النمط العقلاني)، أو أنماط الشرعية السياسية الأخرى" التي حددها الباحثون في هذا الصدد.

ج- أزمة التغلغل: The Penetration Crisis

وهذه الأزمة تدل على عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وبسط السيطرة عليه، أو التغلغل إلى كافة البنيات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

د- أزمة المشاركة: The Participation Crisis

أي عدم تمكين الأعداد المتزايدة من المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة للبلاد، سواء المشاركة المباشرة في صنع واتخاذ القرارات السياسية، أم في اختيار المسؤولين الحكوميين عبر آلية الانتخابات، وتنجم هذه الأزمة عندما لا تكون هناك أية مؤسسات سياسية يمكنها أن تستوعب الأعداد المتزايدة الراغبة في المشاركة.

هـ- أزمة الاندماج: The Integration Crisis

وتتصل هذه الأزمة بمشاكل السياسات العامة والأداء الحكومي، ومن ثم تمثل الحلول الفعالة لكل من أزمتي المشاركة والتغلغل. وتبحث أزمة الاندماج في المدى الذي تنظم به الدولة ككل، كنظام للعلاقات المتفاعلة: أولاً: بين الوزارات والوكالات الحكومية، ثانياً: بين الجماعات والمصالح المختلفة، والتي تسعى وراء تحميل مطالبها جميعاً على كاهل الدولة، وأخيراً: في العلاقات بين الموظفين والمواطنين. ففي كثير من النظم الانتقالية توجد غالباً جماعات مختلفة للمصالح، وهي تتفاعل فيما بينها بصعوبة بالغة. وفي أحسن الأحوال تسعى لجعل مطالبها كلاً على حدة تقع كلية على كاهل الدولة، وعلى الحكومة أن تسعى جاهدة للتعامل مع كل هذه المطالب في وقت واحد، والنتيجة ستكون، بدون شك، مستوى أقل من الإنجاز الحكومي على مستوى النظام السياسي ككل.

و- أزمة التوزيع: The Distribution Crisis

وتتعلق بمهمة النظام السياسي في إعادة توزيع الموارد، والمنافع المادية، وغير المادية في

المجتمع بشكل متساوٍ ومتوازن وعادل. ومشكلة التوزيع لا تعني فقط، توزيع عوائد التنمية، وإنما توزيع أعباءها أيضاً. ويعتمد نمط التنمية في أية دولة إلى حد كبير على الكيفية التي تظهر بها تلك الأزمات، وأيضاً على الكيفية التي تتم بها معالجة وحل تلك الأزمات.

وتعبر هذه الأزمات عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع الانتقالي، ولا يفترض أو يتوقع حدوثها في كل المجتمعات دفعة واحدة، بل يفترض حدوث وتداخل أزمتين أو أكثر، حسب طبيعة المجتمع وظروفه الاقتصادية المحيطة به. لكن واحدة من أهم مشكلات مجتمعاتنا أنها واجهت كل أو أغلب تلك الأزمات في نفس الوقت، في حين أن المجتمعات المتقدمة غالبا ما واجهت تلك الأزمات بشكل متتالي. وهذه ربما واحدة من أهم المشكلات التي تعاني منها عدد من المجتمعات العربية، ومنها المجتمع اليمني. إلا أن المهم من هذا كله هو أن هذه الأزمات تعد المحرك الذي يدفع الأفراد والمجتمعات إلى البحث عن حلول للمحافظة على وجودهم الاجتماعي. ومن ثم فإن المشكلة - في رأي لوسيان باي - في أي نسق سياسي، تكمن في مدى قدرته على استيعاب هذه المطالب المتغيرة، من جهة، وفي مدى قدرته على المحافظة على الاستقرار والبقاء، من ناحية أخرى.

ثانياً: الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسات العربية السوسيو - سياسية التي تناولت موضوعات الوحدة الوطنية والتحديات التي تواجهها في شتى المجالات، الأمنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ويمكن قول ذات الشيء أيضاً، بخصوص الدراسات المتعلقة بموضوع التسامح، على المستوى التطبيقي لا النظري. ولهذا فقد اقتصر الباحث على بعض الدراسات المرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة، ومنها:

يشير **(كريستوفر بوتشيك)، في دراسته: اليمن: الحرب في صعدة: من تمرد محلي إلى تحد وطني، ٢٠١٠م**، إلى أن اليمن يواجه تحدياتٍ شاقة ومترابطة: اقتصاد فاشل، ومعدلات بطالة ضخمة، ونمو سكاني منفلت من عقاله، واستنزاف للموارد، ومنسوب مياه جوفية ينخفض بسرعة، وتضاؤل قدرات الدولة،

والعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية في معظم أنحاء البلاد، وفساد متشابك، وقضايا حوكمة، كما إن الصراع الحوثي يفاقم هذه التحديات، مثلما تفاقمها حركة انفصالية متنامية في جنوب اليمن السابق، وتنظيم القاعدة الذي استعاد نشاطه. وهو يرى أن الحرب في صعدة لها الأسبقية على التحديات الأمنية المتزامنة، مثل مواجهة القاعدة في شبه جزيرة العرب، وإيجاد حلول للتطلعات الانفصالية التي تهدد الوحدة الوطنية في الجنوب. (ص٨) ويرى أن أكبر نتيجة لهذه التحديات، وخاصة حرب صعدة أنها دمرت الاقتصاد اليمني، وعجلت حدوث الأزمة المالية في البلد، كما إنه يربط كل الأزمات والتحديات التي تواجه البلد بالاقتصاد. والنتيجة التي توصل لها الباحث أن الوضع الاقتصادي الذي يتدهور، سيزيد من حدة المشاكل، ومن ثم فكل مشكلة أخرى ستزداد سوءاً، ومعها تتناقص قدرة الحكومة اليمنية على إدارة الأزمات المتزامنة (ص٢٠).

وفي دراسة أخرى له، **كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد؟، (٢٠٠٩م)**، يشير ـ الباحث نفسه ـ إلى أن اليمن قد نجا في الماضي من كثير من الأزمات والنكبات، لكن هذه المرة يبدو أن التحديات والأزمات أتت متقاطعة ومتشابكة ومعقدة بطريقة لم يسبق لها مثيل من قبل، سواءً في درجتها ونطاقها، أم في نوعها. والإشكال – برأيه – أن السلطة لم تعد تملك سوى القليل من الحلول الواقعية لمشاكلها، وربما ستتضاءل هذه الخيارات في المستقبل، وسيكون الوضع أسوأ، وقد لا تتمكن من معالجة أيٍّ من تلك القضايا بشكلٍ كامل، وهو يرى أن مستقبل اليمن يكمن عند تقاطع ثلاثة تحديات رئيسة ومترابطة: اقتصادية، وديمغرافية، وتحديات الأمن الداخلي. كما إنه يخلص إلى عدم وجود حلول مثالية لمشاكل اليمن اليوم، وإنه لا يمكن تجنب أياً من التحديات الملحة الكثيرة التي يواجهها، إلا أنه مع ذلك يفترض إمكانية اتخاذ خطوات من أجل التخفيف من آثار تلك المشاكل، وينتهي إلى القول: " ليست التحديات والمشاكل التي تواجه اليمن فريدة من نوعها في المنطقة، لكن في اليمن، لا تهدد هذه التحديات الاستقرار المحلي وحسب، بل أيضاً الاستقرار الإقليمي والدولي، بما في ذلك تدفق النفط والغاز الحيوي".

وفي دراسة (طارق أحمد المنصوب)، عوامل حماية الوحدة اليمنية، (٢٠١٠م)، أشار الباحث إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه دولة الوحدة اليمنية، بعضها ارتبط بالسياسات والممارسات التي صاحبت قيام الوحدة اليمنية، وقادت إلى تفشي مظاهر عدم التسامح، وزيادة مظاهر التعصب والعنف والكراهية بين المواطنين اليمنيين، وبعضها الآخر مرتبط بالتدخلات الخارجية والأطماع الأجنبية في المنطقة، ومنها:

١- **التحديات السياسية و الأمنية، منها:** تكرار حدوث الأزمات السياسية، وتأجيل الانتخابات النيابية، وفشل القوى السياسية في الجلوس إلى طاولة الحوار الوطني، وظهور تنظيم القاعدة وعودة العمليات الإرهابية، وتكرر دورات العنف والتمرد الحوثي في صعدة، وتزايد دعوات الانفصال في ظل ارتفاع حدة الاحتجاج في محافظات الجنوب، واتساع أنشطة التهريب للأسلحة والمخدرات، وهجرة العمالة غير الشرعية عبر الحدود، والقرصنة وتزايد التواجد الأجنبي في المنطقة، وزيادة تكاليف التأمين على البضائع والسفن، إلى جانب حرمان قوارب الصيد اليمنية من الصيد في المنطقة.

٢- **التحديات الديمغرافية، منها**: تزايد أعداد السكان، والهجرات المتزايدة من الريف إلى المدن، ووعورة التضاريس، والتشتت الجغرافي، وبسبب نقص الكوادر المؤهلة للعمل في مجال التعليم، تبلغ نسبة الأمية ٥٠٪، وتصل إلى أكثر من ٧٠٪ لدى الإناث، وارتفاع معدلات البطالة بين السكان إلى أكثر من ٣٧٪ حسب بعض الإحصاءات الرسمية، إضافة إلى مشكلة عدم تأهيل العمالة اليمنية، وعدم قدرتها على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي. وأخيراً، عدم كفاية موارد الطاقة المحدودة لتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة.

٣- **التحديات الاجتماعية، منها:** إحياء الزعامات القبلية في محافظات الجنوب (بسبب سياسية إعادة الممتلكات)، وعودة هذه الزعامات لممارسة أدوارها التقليدية، وإحياء النعرات والقلاقل والثأر، وحرمان عشرات الفلاحين من الأراضي التي وزعت

عليهم بعد استقلال الجنوب، وإعادتها للزعامات القبلية، دون تعويض عادل، حرم آلاف الأسر من مصادر الدخل، إضافة إلى التمييز في التعامل بين المواطنين، وتقسيمهم إلى: مشائخ وأعيان، ومواطنين عاديين. وكذلك، استيلاء بعض المتنفذين على الأراضي والممتلكات العامة، خاصة في مدينة عدن، وغيرها من مدن الجنوب، وكل هذا أوجد تذمراً واستياءً عاماً في أوساط مواطني جنوب اليمن، ارتبط لدى بعضهم بقيام الوحدة، لينقلب حقداً على الوحدة. وكل هذه العوامل قادت إلى زيادة مظاهر التعصب والكراهية، والنزاعات بين أبناء المجتمع اليمني الواحد.

٤- **التحديات الاقتصادية، وتتمثل في:** مخلفات حرب صيف ١٩٩٤م، (وضعية المتقاعدين، وفاقدي الوظائف)، وانخفاض مستوى الدخل الوطني والفردي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وبيع كثير من المؤسسات وتخصيصها، قاد إلى تسريح عشرات الآلاف من العاملين، وفقدانهم مصادر رزقهم، وتزايد مظاهر الإضراب والتوقف عن العمل، وتفشي مظاهر الفساد المالي والإداري، وغياب العدالة في توزيع الموارد، وتناقص الإنتاج النفطي من ٤٥٠ ألف برميل سنة ٢٠٠٣م، إلى حوالى ٢٨٠ ألف برميل سنة ٢٠٠٩م، وتزايد التقارير عن قرب نضوب موارد النفط في بلادنا. وأخيراً، قاد اتجاه الدولة صوب اقتصاد السوق الحر إلى ظهور طبقات ثرية بين أبناء الجنوب، وسبب حقداً لدى الطبقات الفقيرة، انعكس بدوره بتحميل الوحدة هذه النتيجة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة معالجة تلك الآثار واحتوائها، والبحث عن العوامل الكفيلة بحماية الوحدة الوطنية لتعزيزها، ومن بين ما اقترحته الدراسة، مما له صلة بالدراسة:

١- ضرورة تعزيز ثقافة التسامح لتصفية النفوس من الأحقاد والكراهية والتعصب، وإحياء الروابط الاجتماعية بين أبناء الوطن اليمني الواحد.

٢- أهمية الحوار الوطني، من أجل الاتفاق على مداخل الإصلاح السياسي والقانوني.

٣- أهمية بسط سيطرة الدولة وتطبيق سيادة القانون، وتعزيز ثقافة الولاء الوطني والانتماء لإضعاف الولاءات التقليدية.

٤- تكريس الحرية والعدالة والمساواة في المواطنة.

٥- العدالة في توزيع الموارد، عبر حشد وتعبئة جميع الطاقات والموارد لردم الفجوة التنموية بين المحافظات والمديريات.

٦- تفعيل قوانين مكافحة الفساد، والإصلاح المالي والإداري.

وتناولت دراسة (أحمد الكبسي)، المواطنة .. الوحدة الوطنية: مفاهيمها وأبعادها، (٢٠٠٩م)، العوامل الداخلية والخارجية التي تعمل على إضعاف الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى غياب التسامح بين أبناء المجتمع الواحد، وهي:

١- الاستعمار الذي يذكي روح العصبية والطائفية والمذهبية والعرقية، فيحيي ويذكي العداوات، ويعمل على تشويه التاريخ ويوجد بؤراً للصراع داخل مجتمعاتنا.

٢- الدعوات الدينية التي أبعدت الدين ونهجه السمح عن حياة الأمة كموحد لها وموجه لسلوكها.

٣- الأحزاب والجماعات التي لا تحظى بثقة المواطنين ولا تمثل ضميرهم فتلعب على التباينات الموجودة في المجتمع وتحولها إلى تناقضات.

٤- ضعف الوازع الديني وعدم القيام بحقوق الأخوة، الأمر الذي يورث الحسد والضغينة.

٥- سوء الأوضاع الاقتصادية التي تجعل الإنسان خائفاً على مستقبله.

٦- السياسات الصهيونية التي تسعى لإثارة الفتن.

٧- التدخل من أطراف خارجية، الذي يوجد تناقضات على الساحة الوطنية.

٨- غياب الحوار الجاد الصريح الهادف والصادق بين مختلف الأطراف السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني مما يوسع الفجوة ويوجد حالة من الاستقطاب.

ويقترح الكبسي في ختام دراسته (إستراتيجية عربية لتعزيز الوحدة الوطنية)، من أهم النقاط التي تضمنتها: إجراء حوار وطني يفضي إلى تحريم المس بالوحدة الوطنية، وتجريم جميع الوسائل التي تسعى للنيل منها، واعتماد سياسة وطنية تقوم على التسامح واحترام الحقوق وأداء الواجبات، ترشيد السياسة الإعلامية وتبني قيم عربية وإسلامية (الإيمان بالله، الأخوة، والتسامح، والعدل) لتعزيز الوحدة الوطنية، وإعادة النظر في دور المسجد، والمؤسسات التربوية بما يضمن حماية الهوية والوحدة الوطنية، واحترام الاختلاف والتنوع الفكري وتعدد المذاهب، والاهتمام بمعالجة هموم المواطن اليومية، وأخيراً، التوازن في توزيع برامج التنمية على المستوى الوطني.

وفي دراسة (علي محافظة)، الأردن إلى أين، (٢٠٠٠م)، يشير إلى أن عام ١٩٨٩م، يعد نقطة تحول مهمة في التاريخ المعاصر للأردن؛ حيث قادت أحداث العنف التي بدأت في جنوب البلاد وامتدت إلى مناطق أخرى منها، احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية والأدوية وخفض سعر الدينار، إلى ارتفاع حدة التوتر والمطالبة الشعبية بإطلاق الحريات العامة وعودة الحياة الحزبية وممارسة الديمقراطية وفقاً لأحكام الدستور الأردني المعطل منذ عام ١٩٥٧م، وإلغاء الأحكام العرفية وقانون الدفاع والأنظمة المتصلة به. وهي الحوادث التي قادت ملك الأردن - حينها - إلى اتخاذ جملة من التدابير والإصلاحات من أجل توطيد الأمن وإشاعة الحرية، وإجراء الانتخابات النيابية في نوفمبر ١٩٨٩م.

وفيما يتعلق بالمستقبل يرى الباحث (محافظة)، أن الأردن يواجه تحديات داخلية وخارجية، يمكن إجمال أهم التحديات الداخلية، بما يأتي (ص ٢٦- ٣٠):

- التحديات السياسية، وتتمثل في: الوحدة الوطنية بسبب وجود هويتين فلسطينية وأردنية، قاد إلى ازدواج الولاء الوطني والسياسي. وأيضاً، هيمنة السلطة التنفيذية على

السلطتين التشريعية والقضائية، والفساد والرشوة والمحسوبية، وضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، واحترام حقوق الإنسان.

- التحديات الاقتصادية: العجز في الموازنة العامة للدولة، والعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتراكم الديون الخارجية، وتزايد نسب البطالة من عام إلى آخر.

- التحديات الاجتماعية، مثل: اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وتقلص حجم الطبقة الوسطى، وغياب العدالة الاجتماعية، وتدني مستوى التعليم العام والعالي وارتفاع كلفتهما، ومكافحة الفقر، والجريمة. وقد خلص الباحث إلى وجود خمسة سيناريوهات مستقبلية، هي: استمرار الوضع الراهن، السيناريو الديمقراطي، السيناريو الإسلامي، سيناريو الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية، سيناريو اتحاد الهلال الخصيب (ص ٣٤).

وتعد دراسة علي أسعد وطفة، (٢٠٠٥م)، التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، الدراسة التطبيقية الوحيدة التي عثر عليها الباحث لارتباط موضوعها جزئياً بموضوع الدراسة. وقد أجريت في جامعة الكويت، وشملت عينة تتكون من (٧١٤) طالباً وطالبة، وهدفت إلى الكشف عن مستوى وعي طلبة الجامعة بأولويات الواقع السياسي والاجتماعي وتحدياته على المستويين المحلي والعربي من خلال إستبانة تضمنت أسئلة مفتوحة لتحديد أهم التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع العربي المعاصر، كما طلب منهم ترتيب بعض الطموحات السياسية والاجتماعية. وسعت الدراسة إلى معرفة الفروق الجوهرية في وعي الشباب الجامعي السياسي وفقاً لمتغيرات: الجنس، والعمر، والمحافظة، والسنوات الجامعية، والاختصاصات العلمية. ومن النتائج التي توصلت إليها: أن ترتيب التحديات التي تواجه الكويت جاء على النحو الآتي: حب المظهر والترف والإسراف بنسبة ٢٠.٩٪، تليها التعصب القبلي والاجتماعي والطائفي بنسبة ١٨٪، الواسطة والرشوة والمحسوبية ١٦.٤٪، والتقليد الأعمى للغرب ٩.٨٪، الزواج المبكر ٥.٩٪، و الفساد الاجتماعي بنسبة ٥.٤٪، ...، والنظرة الدونية للمرأة ٢.٨٪، وغياب الإحساس بالمسئولية

عند المواطن ٢.٢ ، ... إلخ. وقد سجلت الدراسة ارتفاع مستوى وعي الطلبة وقدرتهم على تحديد المشكلات الحقيقية التي تواجه مجتمعاتهم والمجتمعات العربية. كما سجلت وجود بعض الفروق في النظر إلى التحديات الداخلية تعزى لمتغير الجنس، تأخذ مداها في القضايا التي ترتبط بكل جنس (المهور، والنظرة الدونية للمرأة)، كما أبانت عدم وجود فروق تعزى لباقي متغيرات الدراسة في هذا المحور.

التعقيب على الدراسات السابقة:

توضح القراءة الفاحصة للدراسات السابقة مجموعة من النقاط المهمة :

١- تواجه الوحدة الوطنية في كثير من مجتمعاتنا العربية عدداً كبيراً من التحديات يأتي على رأسها التحديات الاقتصادية التي تزيد حدة وخطورة التحديات الأخرى.

٢- يبدو أن التحديات والأزمات في المجتمع اليمني أتت متقاطعة ومتشابكة ومعقدة بطريقة لم يسبق لها مثيل من قبل، سواءً في درجتها ونطاقها، أم في نوعها، ولذا فإن مستقبل اليمن يكمن في مدى قدرته على مواجهة ثلاثة تحديات رئيسة مترابطة : اقتصادية، وديمغرافية، وتحديات الأمن الداخلي.

٣- بعض تلك التحديات ارتبط بالسياسات والممارسات التي صاحبت قيام الوحدة اليمنية، والتي قادت إلى زيادة مظاهر التعصب والعنف والكراهية، والتذمر من الوحدة اليمنية نفسها، وبعضها الآخر مرتبط بالتدخلات الخارجية والأطماع الأجنبية في المنطقة.

٤- أكدت بعض الدراسات السابقة خطورة تلك التحديات، وصعوبة مواجهتها، بينما اقترحت أخرى وجوب إجراء حوار وطني لتعزيز الوحدة الوطنية، واعتماد سياسة وطنية تقوم على التسامح، واحترام الاختلاف، والتنوع

الفكري، وتعدد المذاهب، والاهتمام بمعالجة هموم المواطن اليومية، وأخيراً، التوازن في توزيع عوائد وأعباء التنمية.

٥- أشارت بعض الدراسات إلى أن طلبة الجامعة يملكون قدرة كبيرة على تشخيص الواقع الاجتماعي بتحدياته المختلفة، وعلى تحديد المشكلات الحقيقية التي يعاني منها مجتمعهم.

واختلفت الدراسة الحالية، من حيث:

١- تناولها قضية تحديات الوحدة الوطنية، في مجالاتها المختلفة، وهي المجالات التي لم تحظ بدراسات ميدانية سابقة، بحسب معلومات الباحث.

٢- تركيزها على بعض التحديات المرتبطة بمظاهر التسامح بوصفها إحدى تحديات الوحدة الوطنية.

٣- اختلاف مجتمع البحث لأنه تناول طلبة جامعة إب، وهذا ما ميز البحث، بالإضافة إلي شموله متغير الانتماء السياسي في الدراسة الميدانية.

٤- وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة الميدانية.

ثالثاً: إجراءات الدراسة:

١- منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة القضايا المطروحة، ومع أغراض الدراسة.

١.١- مجتمع الدراسة واختيار العينة

مجتمع الدراسة الأصلي هو طلبة جامعة إب، ويتكون من (١٠٨٩٠) طالباً وطالبة. لكن، وباعتبار أن الدراسة من الدراسات الاستطلاعية؛ وبسبب ظروف إنجاز الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من السنة الجامعية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م، وقرب فترة الامتحانات

النهائية لطلبة جامعة إب، فقد اكتفى الباحث باختيار عينة طبقية غير تناسبية تتناسب مع أغراض الدراسة (اعتماداً على الإحصاءات المتوفرة)، وتتكون من (٦٢٥) من طلبة جامعة إب تمثل مختلف كليات الجامعة، بما نسبته ٥.٧٤٪ من المجتمع الأصلي؛ حيث بلغت نسبة الذكور (٥٩.٧٪)، والإناث (٤٠.٣٠٪). وقد بلغ إجمالي عدد الاستبانات المستعادة (٥٨٣) إستبانة، أي بنسبة ٥.٣٥٪، وهي نسبة كافية لتمثيل خصائص المجتمع المدروس، والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة يوضحها الجدول (١).

متغيرات الدراسة		النوع (الجنس)			
		ذكر		أنثى	
		العدد	%	العدد	%
الكلية	التجارة	105	%18	32	%5.5
	التربية	32	%5.5	57	%9.8
	التربية النادرة	52	%9.8	35	%6
	الآداب	42	%7.2	42	%7.2
	العلوم	32	%5.5	32	%5.5
	الزراعة	14	%2.4	6	%1
	الهندسة	51	%8.7	18	%3.1
	طب الأسنان	20	%3.4	13	%2.2
محل الإقامة	مدينة	163	%28	183	%31.4
	ريف	185	%31.7	52	%9.8
الانتماء السياسي	عضو	176	%30.2	60	%10.3
	لا انتمي	172	%29.5	175	%30
المجموع	٥٨٣	348	%59.7	235	%40.3

١.٢- أداة الدراسة

أعد الباحث أداة الدراسة مستفيداً من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة والمتعلقة بالتحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، وعن ثقافة التسامح، وبعد إجراء استطلاع أولي لآراء بعض الطلبة حول الموضوع. وقد تكونت الإستبانة من قسمين: الأول: يتعلق بخصائص العينة، والثاني: تضمن (٢٥) فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي، تهم مختلف التحديات.

١.٢.١- صدق الأداة

تم حساب الصدق والثبات وفقاً للقواعد العلمية المرعية في هذا الإطار؛ أولاً: بعرض الأداة على محكمين من تخصص الاجتماع في كليتي التربية والآداب، وتعديلها بموجب الملاحظات المقدمة منهم، ثم تم حساب الصدق الداخلي وفقاً لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي للأداة، وقد بينت مصفوفة الارتباط بين فقرات الأداة أن علاقة الارتباط كانت دالة بصورة كاملة، وقد تحققت عند مستوى ٠.٠١ بصورة كلية، وهي تدل على درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لبنود المقياس. كما يوضحها الجدول (٢).

جدول (٢) يوضح معامل الارتباط بين فقرات المقياس

		1	2	3	4	5
1	التحديات الاقتصادية	1				
2	التحديات السياسية	.529**	1			
3	التحديات الأمنية	.416**	.447**	1		
4	التحديات الاجتماعية	.463**	.566**	.563**	١	
5	المجال الكلي	.769**	.809**	.765**	.814**	١

١.٢.٢- ثبات الأداة

تم احتساب قيم ثبات الأداة وفقاً لمعادلة ألفا كرونباخ، وقد بلغت قيمة الثبات للأداة ككل (٠.٨٨٨)، والتجزئة النصفية (٠.٨٧٩)، وهي تشير إلى نسبة ثبات عالية مقبولة لأغراض الدراسة.

١.٣- الأساليب الإحصائية

استخدم الباحث المعالجات الإحصائية للبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية، واختبارات (ت T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق بين آراء الطلبة، وقد استعان الباحث ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS/16).

٢- نتائج الدراسة الميدانية

٢.١- السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، وهل غياب مظاهر التسامح تقع ضمن أهم أسبابها؟

للإجابة عن هذا السؤال أعد الباحث الجدول (٣) معتمداً على نتائج الدراسة الميدانية لترتيب أهم التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، وفقاً للمتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية. وقد استخدم الأوزان النسبية الآتية (خطيرة جداً = أكبر من ٤.٢ — ٥، خطيرة = أكبر من ٣.٤- ٤.٢، متوسطة = أكبر من ٢.٦- ٣.٤، ضعيفة = أكبر من ١.٨ — ٢.٦، وأخيراً منعدمة = تقع بين ١ — ١.٨). (العمر، ٢٠٠٤م: ١٢٧- ١٢٨).

جدول (٣) ترتيب التحديات المرتبطة بغياب التسامح بين التحديات (❖)

الترتيب	رقمها	المجال	الفقرة	مجموع ك	المتوسط	الوزن النسبي	درجة الخطورة
١.	٢٥	ق	كثرة الفساد المالي والإداري في الوطن	2737	4.69	٩٣.٨٩٪	كبيرة جداً
٢.	٢٣	م	عدم تطبيق القانون على الجميع	2692	4.62	٩٢.٣٤٪	كبيرة جداً
٣.	١٧	س	عدم وضع الأشخاص المناسبين في المناصب المناسبة	2661	4.56	٩١.٢٨٪	كبيرة جداً
٤.	٢٢	ق	الفقر والبطالة وضعف أساليب مواجهتهما	2652	4.55	٩٠.٩٨٪	كبيرة جداً
٥.	١٩	ج	زرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد	2611	4.48	٨٩.٥٧٪	كبيرة جداً
٦.	٥	م	التعامل غير المثمر مع حركات التمرد في الوطن	2559	4.39	٨٧.٧٩٪	كبيرة جداً
٧.	١٠	م	التسامح الزائد في التعامل مع الخارجين عن القانون	2554	4.38	٨٧.٦٢٪	كبيرة جداً
٨.	٣	س	بطء إجراءات الحكومة في التعامل مع الأزمات	2547	4.37	٨٧.٣٨٪	كبيرة جداً
٩.	١٣	ق	غياب العدالة في توزيع الموارد بين المحافظات	2546	4.37	٨٧.٣٤٪	كبيرة جداً
١٠.	١٢	م	صعوبة محاربة التطرف والإرهاب	2528	4.34	٨٦.٧٢٪	كبيرة جداً

.١١	٤	ج	انقسام مجتمعنا على أسس مناطقية وقبلية ومذهبية	2515	4.31	٨٦.٢٨٪	كبيرة جداً
.١٢	٨	ج	تكريس الولاء القبلي بدلاً من الولاء الوطني	2508	4.30	٨٦.٠٤٪	كبيرة جداً
.١٣	١٥	ج	الشعور بالظلم والتهميش عند فئات كبيرة من المواطنين	2507	4.30	٨٦٪	كبيرة جداً
.١٤	٢٠	م	حدوث بعض الخروقات الأمنية في بعض المحافظات	2507	4.30	٨٦٪	كبيرة جداً
.١٥	٢	ج	التعبئة والتحريض الإعلامي ضد الوحدة الوطنية	2468	4.23	٨٤.٦٧٪	كبيرة جداً
.١٦	١١	ج	انتشار التعصب والكراهية بين المواطنين	2466	4.23	٨٤.٦٠٪	كبيرة جداً
.١٧	١٨	ق	عدم استثمار الموارد الوطنية لتحقيق خطط التنمية	2457	4.21	٨٤.٢٩٪	كبيرة جداً
.١٨	١٦	س	غياب الحوار الجاد بين مختلف الأطراف السياسية	2412	4.14	٨٢.٧٤٪	كبيرة
.١٩	٩	س	تكرار الأزمات السياسية بين القوى الوطنية	2393	4.10	٨٢.٠٩٪	كبيرة
.٢٠	٢٤	ق	ضعف مردود خطط التنمية في معالجة الأزمة الاقتصادية	2324	3.99	٧٩.٧٣٪	كبيرة
.٢١	٦	ج	ضعف الشعور بالمواطنة المتساوية والإحساس بالتحيز	2318	3.98	٧٩.٥٢٪	كبيرة
.٢٢	١٤	ج	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني وغياب فاعليتها	2278	3.91	٧٨.١٥٪	كبيرة
.٢٣	١	س	تزايد الاستقطاب والتجاذب بين الأطراف السياسية	2229	3.82	٧٦.٤٧٪	كبيرة
.٢٤	٧	س	خلاف الأطراف السياسية حول إجراء الانتخابات النيابية	2225	3.82	٧٦.٣٣٪	كبيرة
.٢٥	٢١	ج	قمع الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات	2132	3.66	٧٣.١٤٪	كبيرة
المجال الكلي				2486	4.26	٨٥.٢٨٪	خطيرة جداً

(*)- ق - المجال الاقتصادي ، ج - الاجتماعي، س - السياسي، م - الأمني،

ومن قراءة تلك النتائج يتضح الآتي :

- احتلت القضايا الاقتصادية مراتب متقدمة في سلم التحديات؛ حيث احتلت قضايا الفساد المالي والإداري (ف ٢٥)، المرتبة الأولى بوصفها واحدة من القضايا ذات الخطورة الكبيرة جداً التي تواجه الوحدة الوطنية، بوزن نسبي ٩٣.٨٩٪، وجاءت باقي القضايا الاقتصادية في مراتب متقدمة في تقدير طلبة الجامعة، بوصفها تحديات خطيرة جداً؛ حيث احتلت المراتب: الرابعة (ف ٢٢)، بوزن نسبي ٩٠.٩٨٪، والتاسعة (ف ١٣)، والسابعة عشر (ف ١٨)، وكلها حصلت على وزن نسبي عالي تراوح بين ٨٤.٢٩٪ - ٨٧.٣٤٪، مما يضعها ضمن خانة التحديات ذات الخطورة الكبيرة جداً. ولم يشذ عنها إلا الفقرة (٢٤) التي حلت في الرتبة العشرين بوزن نسبي ٧٩.٧٣٪، لكنها بقيت ضمن القضايا ذات الخطورة الكبيرة على الوحدة.

- وجاءت القضايا الأمنية في الرتبة الثانية، حيث حصلت الفقرة (٢٣) المتعلقة بعدم تطبيق القانون على الجميع، على وزن نسبي ٩٢.٣٤٪، وحلت مع باقي الفقرات المرتبطة بهذا المجال ضمن التحديات ذات الخطورة الكبيرة جداً على الوحدة الوطنية، وجاء ترتيبها: السادسة (ف ٥)، السابعة (ف ١٠)، العاشرة (ف ١٢)، والرابعة عشر (ف ٢٠)، بأوزان نسبية تراوحت بين ٨٦٪ - ٨٧.٧٩٪.

- وحلت القضايا السياسية في الرتبة الثالثة؛ حيث حصلت الفقرة (١٧) وتخص عدم وضع الأشخاص في المناصب المناسبة على وزن نسبي ٩١.٢٨٪، وكانت درجة خطورتها كبيرة جداً. وتوزعت باقي الفقرات على باقي المراتب في وسط وأسفل الترتيب؛ فقد حلت في المراتب: الثامنة (ف ٣) بوزن نسبي ٨٧.٣٨٪ ودرجة خطورة كبيرة جداً، والثامنة عشرة (ف ١٦)، والتاسعة عشرة (ف ٩)، والثالثة والعشرين (ف ١)، وجاءت الفقرة (٧) في المرتبة الرابعة والعشرين، وتراوحت أوزانها النسبية بين ٧٦.٣٣٪ - ٨٢.٧٤٪ وهو ما يضعها ضمن مرتبة التحديات ذات الخطورة الكبيرة.

- وجاءت بعض القضايا الاجتماعية ضمن القضايا الخمس الأولى ذات الخطورة العالية التي تواجه الوحدة، وتخص: زرع الفرقة بين أبناء الوطن (ف ١٩)، واحتلت الرتبة الخامسة بوزن نسبي ٨٩.٥٧٪، وباقي القضايا حلت في مراتب متقاربة في وسط وأسفل الترتيب: الحادية عشرة (ف ٤)، والثانية عشرة (ف ٨)، والثالثة عشرة (ف ١٥)، والخامسة عشرة (ف ٢)، والسادسة عشرة (ف ١١)، وبأوزان نسبية تراوحت بين ٨٦.٢٨٪ - ٨٤.٦٠٪ بوصفها تحديات ذات خطورة كبيرة جداً. والحادية والعشرين (ف ٦)، والثانية والعشرين (ف ١٤)، والخامسة والعشرين (ف ٢١)، بأوزان نسبية تراوحت بين ٧٩.٥٢٪ - ٧٣.١٤٪، كتحديات ذات خطورة كبيرة.

- وبالإجمال، يمكن الإشارة إلى أن الفقرات التي تتعلق بالتسامح في مظاهره المختلفة، ويتعلق الأمر بالفقرات: (١٩، ١٣، ٤، ١٥، ١١) حلت ضمن فئة القضايا ذات الخطورة العالية جداً بوصفها مظاهر ومؤشرات حقيقية لتنامي ثقافة التعصب والكراهية وعدم التسامح في المجتمع اليمني في واحد أو أكثر من مظاهره المشار إليها في الإطار النظري، وقد حلت الفقرات: (١٦، ٩، ٦، ٢١) ضمن فئة القضايا ذات الخطورة العالية. وهذا يعني أن غياب ثقافة التسامح يعد اليوم أحد المخاطر والتحديات التي تواجه الوحدة الوطنية.

٢.٢- السؤال الثالث: كيف يرتب طلبة الجامعة التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية اليمنية في مجالاتها المختلفة؟

- للإجابة عنه قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية للمجالات المختلفة، وكما يوضح الجدول (٤)، حلت التحديات الأمنية في المرتبة الأولى، تليها التحديات الاقتصادية، بوصفها التحديات الأكثر خطورة التي تواجهها الوحدة الوطنية، فالتحديات الاجتماعية، وأخيراً احتلت التحديات السياسية المرتبة الأخيرة في

سلم التحديات التي تهدد الوحدة الوطنية، بوصفها تحديات خطيرة. وهذا يعزز ما ذهبت إليه أغلب الدراسات السابقة؛ ويؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة؛ حيث جاءت نتائج الدراسة متفقة مع أغلب الدراسات والأدبيات السابقة بخصوص وجود عدد كبير من التحديات شديدة الخطورة أمام الوحدة الوطنية، تقف في مقدمتها التحديات الأمنية، والاقتصادية.

جدول (٤) يوضح ترتيب التحديات التي تواجه الوحدة اليمنية

التحديات	مجموع ك	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة خطورتها
الأمنية	2568	4.40	0.571	٨٨.٠٩٪	خطيرة جداً
الاقتصادية	2543	4.36	0.593	٨٧.٢٤٪	خطيرة جداً
الاجتماعية	2423	4.16	0.550	٨٣.١٢٪	خطيرة
السياسية	2411	4.14	0.591	٨٢.٧١٪	خطيرة
المجال الكلي	2486	4.26	0.455	٨٥.٢٨٪	خطيرة جداً

٢.٣- **السؤال الرابع:** هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستوى تقدير طلبة الجامعة لحجم التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية وفقاً لمتغيرات: النوع، مكان الإقامة، الانتماء السياسي، الكلية أو الاختصاص

٢.٣.١- متغير الجنس (النوع الاجتماعي)

جدول (٥) يبين نتيجة اختبار الفروق الإحصائية (T-Test) بين إجابات الجنسين

التحديات	الجنس	N	المتوسط	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
الاقتصادية	ذكر	348	4.39	1.359	484.698	0.175	-
	انثى	235	4.32				
السياسية	ذكر	348	4.10	1.777-	500.329	0.076	-
	انثى	235	4.19				
الأمنية	ذكر	348	4.37	2.028-	549.357	0.043	** دالة في مستوى ٠.٠٥
	انثى	235	4.46				
الاجتماعية	ذكر	348	4.12	-1.701-	522.349	0.090	-
	انثى	235	4.20				
المجال الكلي	ذكر	348	4.24	1.283-	529.691	0.200	-
	انثى	235	4.29				

يتضح من الجدول (٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في جميع مجالات المقياس، وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة. باستثناء مجال التحديات الأمنية؛ حيث لوحظ ارتفاع المتوسط الحسابي لدى الإناث عنه لدى الذكور، ويعزو الباحث هذه الفروق إلى طبيعة الأنثى التي تستشعر الخطر أكثر من الذكر، خاصة أن البحث أجري في المرحلة التي عرفت تصاعد الهجمات والأعمال العسكرية في بعض محافظات جنوب اليمن من قبل تنظيم القاعدة وبعض أتباع ما يعرف بالحراك الجنوبي، وعلى مسافة زمنية قريبة من إيقاف معارك حرب صعدة.

٢.٣.٢- متغير الإقامة

يتضح من الجدول (٦) أن الفروق بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير محل الإقامة ضعيفة وغير دالة إحصائياً في مختلف جوانب الأداة التي تمثل التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية. وهذا يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة. ويعني أن متغير محل الإقامة لم يؤثر في آراء

أفراد العينة، ويؤكد أن أفراد العينة يستشعرون التحديات التي تتعرض لها الوحدة الوطنية بنفس المستوى، ولعل التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال والإعلام يقف وراء انتشار الأخبار عن التطورات التي يشهدها المجتمع اليمني، وهذا كان له تأثير في ازدياد الوعي بحجم المخاطر والتحديات الوطنية، وإذابة الفوارق بين طلبة المدينة والريف.

جدول (٦): نتائج اختبار الفروق الإحصائية (T-Test) بين إجابات الطلبة وفقا لمتغير محل الإقامة

التحديات	الإقامة	N	المتوسط	قيمةT	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
الاقتصادية	مدينة	346	4.36	..269-	461.949	0.788	-
	ريف	237	4.37				
السياسية	مدينة	346	4.15	0.824	485.916	0.410	-
	ريف	237	4.11				
الأمنية	مدينة	346	4.43	1.178	469.355	0.239	-
	ريف	237	4.37				
الاجتماعية	مدينة	346	4.14	..588-	498.699	0.557	-
	ريف	237	4.17				
المجال الكلي	مدينة	346	4.27	0.370	462.136	0.711	-
	ريف	237	4.26				

٢.٣.٣- متغير الانتماء السياسي

جدول (٧): نتائج اختبار الفروق الإحصائية بين إجابات الطلبة وفقا لمتغير الانتماء السياسي

التحديات	الانتماء	N	المتوسط	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
الاقتصادية	عضو	236	4.40	1.427	523.807	0.154	-
	لا انتمي	347	4.33				
السياسية	عضو	236	4.14	0.041	499.509	0.968	-
	لا انتمي	347	4.13				
الأمنية	عضو	236	4.38	-.808-	482.719	0.420	-
	لا انتمي	347	4.42				
الاجتماعية	عضو	236	4.17	0.435	533.238	0.664	-
	لا انتمي	347	4.15				
المجال الكلي	عضو	236	4.27	0.35	527.108	0.727	-
	لا انتمي	347	4.26				

كما يتضح من الجدول السابق (٧) أن الفروق بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الانتماء السياسي كانت ضعيفة أيضاً، وغير دالة إحصائياً في مختلف جوانب الأداة التي تمثل التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية. وهذا يعني أن متغير الانتماء السياسي لم يغير في وعي أفراد العينة بخصوص التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة. وربما يعود السبب إلى أن أفراد العينة يعيشون نفس التحديات بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو عدم انتمائهم، ويدركون بنفس القدر حجم التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، خاصة أن الصحافة الوطنية الحزبية والحكومية تتناقل الأخبار عن الأزمات والمشاكل التي تحدث في المجتمع اليمني بنفس القدر من الاهتمام، مع الفارق في أساليب التحليل، وطرق تناول الأخبار.

٢.٣.٤- متغير الكلية

يتضح من الجدول (٨)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية، وأن هذه الفروق تتعلق بالتحديات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وعلى مستوى المقياس ككل، وهو ما لا يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة. فيما كان مستوى الفروق ضعيفاً وغير ذي دلالة إحصائية في مجال التحديات الأمنية، وهذا يؤكد صحة الاستنتاج السابق بخصوص إدراك الجميع للتحديات الأمنية وخطورتها في الوقت الراهن على الوحدة الوطنية، واحتلالها الرتبة الأولى في قائمة التحديات.

جدول (٨): نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للفروق وفقا لمتغير الكلية

التحديات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة	
الاقتصادية	بين المجموعات	11.122	7	1.589	4.724	0.000	دالة عند مستوى ٠.٠١
	داخل المجموعات	193.408	575	0.336			
	المجموع	204.53	582				
السياسية	بين المجموعات	7.701	7	1.100	3.231	0.002	دالة عند مستوى ٠.٠١
	داخل المجموعات	195.799	575	0.341			
	المجموع	203.5	582				
الأمنية	بين المجموعات	3.271	7	0.467	1.442	0.186	غير دالة
	داخل المجموعات	186.315	575	0.324			
	المجموع	189.587	582				
الاجتماعية	بين المجموعات	4.746	7	0.678	2.278	0.027	دالة عند مستوى ٠.٠٥
	داخل المجموعات	171.126	575	0.298			
	المجموع	175.873	582				
المجال الكلي	بين المجموعات	5.592	7	0.799	4.006	0.000	دالة عند مستوى ٠.٠١
	داخل المجموعات	114.656	575	0.199			
	المجموع	120.248	582				

وعند إجراء الاختبارات لتحديد مصدر التباين سجلنا الملاحظات الآتية: فيما يخص التحديات الاقتصادية: كان الفرق بين كلية التربية التي سجلت متوسطاً حسابياً قدره ٤.١٣، بينما سجلت كلية الآداب متوسطاً حسابياً قدره ٤.٥٤، وكلية طب الأسنان متوسطاً حسابيا قدره ٤.٥٩، وهذا يعني بأن طلبة طب الأسنان والآداب يعطون للتحديات الاقتصادية وزناً أكبر من نظرائهم بكلية التربية. وفيما يخص التحديات السياسية: كان الفرق بين كلية التجارة التي سجلت متوسطاً حسابياً قدره ٤.٠٣، وسجلت كلية الآداب متوسطاً حسابياً قدره ٤.٣٧، وكذا فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية: حيث سجلت كلية التجارة

متوسطاً حسابياً قدره ٤.٠٣ ، وسجلت كلية الآداب متوسطاً حسابياً قدره ٤.٢٧ ، ما يعني أن طلبة التجارة يضعون التحديات السياسية والاجتماعية في مرتبة أدنى من نظرائهم بكلية الآداب.

وأخيراً، ما يتعلق بالمقياس الكلي: سجلت كلية التربية إب متوسطاً حسابياً قدره ٤.١٥ ، والتجارة ٤.١٧ ، وسجلت كلية الآداب متوسطاً حسابياً قدره ٤.٣٢.

وهذه النتائج تختلف مع أغلب النتائج التي توصلت لها الأدبيات والدراسات التطبيقية المشابهة لموضوع الدراسة، نظراً لانتماء كلية الآداب إلى الكليات الإنسانية، مما يفترض أن نتائجها قد تتطابق مع نتائج الكليات القريبة من ذات التخصص أو التي تنتمي لذات المجال أي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وهذا لم يحدث وفقاً للنتائج المسجلة؛ إذ اقتربت نتائجها من نتائج الكليات العلمية: طب الأسنان، العلوم، الهندسة. ويعتقد الباحث أن لذلك علاقة بطبيعة التخصصات التي تدرس داخل الكلية: علوم قرآن، وآداب إنجليزي، والتاريخ، والجغرافيا، وبطبيعة محتوى المقررات التي يدرسها طلبة هذه الكليات مقارنة بمحتويات مساقات كليات التجارة والتربية، كما إن مصدر المعلومات لأغلب طلبة هذه الكلية – بحسب ملاحظة الباحث - هي صحف المعارضة (الثوري، والصحوة، والوحدوي)، أو مواقع الانترنت، وهي لا تمثل مصادر محايدة لنقل الأخبار أو التعليق عليها.

الخلاصة والاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- على مستوى القضايا الجزئية، احتلت القضايا الاقتصادية مركز الصدارة ضمن أخطر خمسة تحديات: فقد احتلت قضية الفساد الإداري والمالي قمة الترتيب، وكانت مشاكل الفقر والبطالة في المرتبة الرابعة، وجاءت القضية الأمنية المتعلقة بعدم تطبيق القانون على الجميع في الرتبة الثانية، وحلت القضية السياسية عدم وضع الأشخاص في المناصب المناسبة في الرتبة الثالثة، كما جاءت بعض القضايا الاجتماعية في مقدمة القضايا الخمس الأولى ذات الخطورة العالية التي تواجه الوحدة الوطنية، ويتعلق الأمر بمحاولات زرع الفرقة بين أبناء الوطن، في سلم التحديات ذات الخطورة الكبيرة جداً. وهو ما يتفق مع أغلب الأدبيات والتقارير الوطنية والدولية التي تؤكد ترابط وتداخل التحديات التي تهدد الوحدة الوطنية.
- حلت الفقرات التي تتعلق بالتسامح في مظاهره المختلفة ضمن فئة القضايا ذات الخطورة العالية بوصفها مظاهر ومؤشرات حقيقية لتنامي ثقافة التعصب والكراهية وعدم التسامح في المجتمع اليمني في واحد أو أكثر من مظاهره المشار إليها في الإطار النظري. وهذا يعني أن غياب ثقافة التسامح يعد اليوم أحد أهم المخاطر والتحديات التي تواجه الوحدة الوطنية.
- على مستوى المجالات حلت التحديات الأمنية في المرتبة الأولى، ثم التحديات الاقتصادية، بوصفها أكثر التحديات خطورة، وبعدها حلت التحديات الاجتماعية، واحتلت التحديات السياسية المرتبة الأخيرة في سلم التحديات التي تهدد الوحدة الوطنية، بوصفها تحديات خطيرة. وهذا يعزز ما ذهبت إليه أغلب الدراسات السابقة، ويؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة؛ حيث جاءت نتائج الدراسة متفقة مع أغلب

الدراسات والأدبيات السابقة بخصوص وجود عدد كبير من التحديات شديدة الخطورة أمام الوحدة الوطنية، تقف في مقدمتها التحديات الأمنية، والاقتصادية.

- على مستوى الفروق الإحصائية في تقدير طلبة الجامعة لخطورة التحديات، سجلت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في جميع مجالات المقياس، وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة. باستثناء مجال التحديات الأمنية؛ حيث لوحظ ارتفاع المتوسط الحسابي لدى الإناث عنه لدى الذكور.
- كما لوحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري مكان الإقامة (مدينة، ريف)، والانتماء السياسي في جميع مجالات المقياس. وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة.
- وأخيراً، أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية، وأن هذه الفروق تتعلق بالتحديات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وعلى مستوى المقياس ككل، وهو ما لا يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة. فيما كان مستوى الفروق ضعيفاً وغير ذي دلالة إحصائية في مجال التحديات الأمنية.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يضع الباحث التوصيات الآتية:

١- تبقى الحاجة ماسة إلى إجراء دراسات مشابهة في الجامعات اليمنية الأخرى لمقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية، وخاصة جامعتي عدن وحضرموت.

٢- كما إن هناك حاجة إلى إجراء دراسة أخرى حول أسباب تفشي مظاهر عدم التسامح في مجتمعاتنا.

٣- هناك حاجة إلى سياسة وطنية تعتمد المقاربة التنموية الشاملة لمعالجة جميع التحديات في آن واحد، بدلاً من الاكتفاء بالمعالجة الأمنية لقضايا وتحديات الوحدة الوطنية، وتقوم هذه المقاربة على الآتي:

a. ضرورة بسط نفوذ الدولة وتنفيذ القانون على الجميع، والتعامل بحزم أمام كل محاولات زرع بذور الفتنة بين أبناء الوطن اليمني الواحد.

b. عدم التهاون في التعامل مع الخارجين على القانون، والجدية في التعامل مع الأزمات لمنع تكرارها.

c. تعزيز التدابير الوطنية للحد من تأثير الفساد المالي والإداري، وحسن تدبير الموارد الوطنية لخدمة التنمية.

d. تحديد معايير وطنية للتعيين في المناصب الحكومية والإدارية، في مختلف المرافق العمومية بالدولة.

e. تكثيف البرامج الإعلامية حول أهمية التسامح، لتقوية الروابط الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية.

f. ولتعزيز قيم التسامح والوحدة الوطنية، وتقوية الإحساس بالمواطنة المتساوية، يجب الاهتمام بعدالة توزيع الوظائف والموارد لردم الفجوة التنموية بين المحافظات والمديريات في عموم الوطن.

g. الاهتمام بالأنشطة الرياضية والرحلات للطلبة في ربوع الوطن لتعزيز الاندماج الوطني وإشاعة ثقافة التسامح.

h. تدريس الدستور اليمني، والحقوق والحريات العامة لجميع الطلبة في المستويات الأولى ضمن متطلبات الجامعة.

i. ضرورة تضمين المناهج الجامعية بعض القيم المتعلقة بالتسامح، والولاء الوطني، والوحدة الوطنية، مع التركيز على تطبيق قيم التسامح بصورة عملية.

المراجع ومصادر الدراسة:

١. بوتشيك، كريستوفر، (٢٠١٠م)، الحرب في صعدة: من تمرد محلي إلى تحد وطني، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، العدد ١١٠، إبريل.

٢. بوتشيك، كريستوفر، (٢٠٠٩م)، اليمن: كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد؟، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، العدد ١٠٢، سبتمبر.

٣. جمعة، حسين، (٢٠٠٦م)، الوطن والمواطنة، **مجلة الفكر السياسي**، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون. النسخة الالكترونية منشورة عبر موقع اتحاد الكتاب العرب، دمشق (www.aru-dam.org).

٤. الزرهوني، سعيد، (٢٠٠١م)، بين الديمقراطية والوحدة والتقدم: أية علاقة؟ في: أحمد حرزني (وآخرون)، *الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية*، إعداد: المجموعة الوطنية للبحث حول الديمقراطية، الرباط: دار التوحيدي للنشر والتوزيع ووسائط الاتصال.

٥. سالم، محمد المصيلحي، "وعي الطالب الجامعي ببعض التحديات التي تواجه المجتمع المصري في الآونة الراهنة"، **مجلة التربية**، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ٧٥، نوفمبر ١٩٩٨، ص ١٧٧. مذكور في: فتحي درويش عشيبة، أدوار الإدارة الجامعية في مصر على ضوء التحديات المعاصرة، (٢٠٠٧م)، مكان ودار النشر (بدون).

٦. شعبان، عبد الحسين، (٢٠١٠م)، قيم التسامح في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، التسامح، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠م، العدد (٢٨)، السنة الثامنة، ص ٩- ٢٥.

٧. العجرمي، أشرف، (٢٠٠٤م)، التسامح والتعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني، التسامح، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد (٤).

٨. العمر، بدران بن عبد الرحمن، (٢٠٠٤م)، التحليل الإحصائي للبيانات في البحث العلمي باستخدام SPSS، الرياض: معهد الدراسات الصحية.

٩. غلوم، إبراهيم عبد الله، (١٩٩٩م)، " الثقافة في مجتمعات الخليج العربي: تحديات الشراكة والثقافة المصغرة"، **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، المجلد ٢٧، العدد ٣، يناير - مارس ١٩٩٩، ص ٧١. مذكور في: فتحي درويش عشيبة، أدوار الإدارة الجامعية في مصر على ضوء التحديات المعاصرة، (٢٠٠٧م)، مكان ودار النشر (بدون).

١٠. الكبسي، أحمد محمد، (٢٠٠٩م)، المواطنة .. الوحدة .. مفاهيمها وأبعادها، ***مجلة الثوابت***، العدد (٥٧)، يوليو- سبتمبر. ص ٥- ١٨.

١١. محافظة، علي، (٢٠٠٠م)، الأردن ... إلى أين؟ ***مجلة المستقبل العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٥٦)، ٦/ ٢٠٠٠م. ص ٢٢- ٣٤.

١٢. المنصوب، طارق أحمد، (٢٠٠٣م)، إشكالية التحديث السياسي في المجتمع العربي: اليمن أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في القانون الدستوري وعلم السياسة (غير منشورة)، مراكش: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

١٣. المنصوب، طارق أحمد، (٢٠٠٦م)، عندما تنعدم لغة الحوار، صحيفة الجمهورية، العدد (١٢٥٨٤)، الأحد ٢٤ ديسمبر، ص٥.

١٤. المنصوب، طارق أحمد، (٢٠١٠م)، عوامل حماية الوحدة الوطنية، ورقة بحثية ألقيت في منتدى إب الثقافي، إب، الجمهورية اليمنية، الأربعاء ٢٦ مايو.

١٥. ناجي، عزو محمد عبد القادر، (٢٠٠١م)، مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً، بحث منشور عبر الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749،

الحوار المتمدن - العدد (٢٥١٨)، ٦ يناير.

١٦. وطفة، علي أسعد، (٢٠٠٥م)، التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، مجلة عالم الفكر، بحث منشور عبر الرابط التالي: http://www.watfa.net/681.pdf.

١٧. وطفة، على أسعد، (٢٠١٠م)، التربية على قيم التسامح، مجلة التسامح، سلطنة عمان، السنة الثالثة، العدد (١١): ص ٢١٢- ٢٣٧.